

إطار مقترح لإدارة جودة المعايير الدولية في مكافحة الألغام: دراسة حالة حول مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية

أحمد عامر خليفة جبريل
باحث
مدير علاقات عامة
وزارة الكهرباء والطاقة - مطروح
جمهورية مصر العربية

أيمن عبد الله البلتاجي
مدير إدارة الجودة
الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام
وزارة التعاون الدولي
جمهورية مصر العربية

د. نهال محمد فتحي الشحات درغام
أستاذ الإدارة البيئية المساعد
كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية
جامعة عين شمس
جمهورية مصر العربية

الملخص

يستهدف البحث محاولة تقديم مفهوم إدارة الجودة وتطبيق المعايير الدولية في أنشطة مكافحة الألغام، والتي تشمل عمليات إزالة الألغام، ومساعدة المصابين وأسر ضحايا حوادث انفجار الألغام ومخلفات الحروب، وتعليم مخاطر الألغام بهدف تقليل الإصابات وتحسين جودة الحياة.

وقد اعتمدت الدراسة على دراسة حالة مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بسويسرا، وهو مركز يقدم المساعدات التنفيذية والعلمية والفنية والعناية بالأعمال المتعلقة بالألغام وفقاً للمعايير الدولية والوثائق الداعمة للقانون الدولي بهدف رفع الكفاءة المهنية للقائمين على تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالألغام حول العالم.

اعتمد الباحثون على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي لجمع المعلومات والبيانات التفصيلية عن مركز جنيف الدولي، واستخدم الباحثون قائمة استبيان بغرض جمع البيانات حسب متغيرات الدراسة كما تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لحساب معامل الثبات، بينما تم استخدام معامل الارتباط لتحليل بيانات الدراسة باستخدام عينة الدراسة المكونة من 39 فرداً من 9 دول.

وقد توصل الباحثون إلى وجود تأثير لإدارة الجودة والمعايير الدولية في مكافحة الألغام في كافة الأنشطة والتي تشمل عمليات إزالة الألغام ومخلفات الحروب وبرامج مساعدة الناجين وأسر ضحايا الألغام وبرامج تعليم مخاطر الألغام.

وأوصى الباحثون بعدد من التوصيات أهمها ضرورة تحديث وتطوير نظم الإدارة والجودة وفقاً للمعايير الدولية، وسن التشريعات والقوانين التي تنظم كافة الأعمال المتعلقة بالألغام طبقاً للمعايير الدولية، مع مراعاة المراجعة الدورية لكل ما يتعلق بعمليات الإزالة وعمليات مساعدة المصابين وأسر الضحايا وتحسين أداء برامج تعليم مخاطر الألغام طبقاً للمعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة، جودة المعايير الدولية، مكافحة الألغام.

المقدمة

تعتبر مشكلة الألغام الأرضية ومخلفات الحروب والنزاعات المسلحة واحدة من أعقد المشكلات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والبيئية حول العالم، لأنها تسببت ولازالت تسبب هذه الاشكالية في الوقوع مئات الآلاف من القتلى والمصابين من المدنيين الضعفاء من الأطفال والنساء وكبار السن دون توقف، فضلاً عن تهديد المجتمعات وعدم الاستقرار والتوتر الدائم في عمليات التنقل والعمل والتمكين من الأنشطة الطبيعية للفرد والمجتمع، كما أن وجود هذه المخلفات الخطرة يعمل على تعطيل مشروعات تنمية الموارد الطبيعية وتحسين المرافق العامة والبنية التحتية وزيادة الاستثمار في المجالات الاقتصادية والصحية والاجتماعية في المناطق المتضررة والملوثة من الألغام والذخائر ومخلفات الحروب، علاوة على ما تشكله هذه القضية من أبعاد أمنية وقانونية وبيئية (ماسلن، 2007).

* تم استلام البحث في يوليو 2021، وقبل للنشر في أغسطس 2021، وتم نشره في يونيو 2024.

(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2021.83953.1114

لذلك أدى ارتفاع معدل تنافس في صناعة الذخائر والألغام والقنابل إلى التنوع والإبداع والتطور والتقدم التكنولوجي الهائل في صناعة واستخدام الألغام والشرك الخداعية وهي عبارة عن «أجهزة متفجرة توضع عمداً لإيقاع إصابات وضحايا بمجرد تحريك شيء» والمفرقات والذخائر إلى زيادة وارتفاع معدل التوتر والقلق والخطر والمخاطر والأخطار على الإنسان والبيئة، حيث تم تطور زراعة الألغام الأرضية التي تزرع باليد وظهرت طائفة جديدة من الألغام يمكن زراعتها عن طريق إلقاءها بواسطة الطائرات أو المدافع أو المظلات، والذخائر والقنابل العنقودية وغيرها من العبوات الناسفة حديثة الصنع. وبكل أسف لازالت الألغام والذخائر والقنابل العنقودية تزداد خطورة مع استمرار النزاع المسلح سواء بين متمردين وأنظمة داخل الدولة، أو بين تحالف دولي ونظام ضد المتمردين والتي سوف ينتج عنها دمار وخراب وتهجير ولجوء فضلاً عن انتهاكات لحقوق الإنسان مع تدهور البنية التحتية والبيئة، والتي تحتاج إلى مزيد من الجهود في عمليات إعادة الإعمار، وتأتي عمليات إزالة الألغام في مقدمة الخطوات نحو عمليات الإعمار، فنجد أن عملية مكافحة الألغام والتي تشمل أنشطة عديدة منها عمليات الإزالة والتطهير للمخلفات الخطرة، والتي تستلزم توفير مزيد من الأموال والوقت لإعادة الإعمار والتنمية والاستثمار وتحسين جودة الحياة، حيث تعتبر عمليات الإزالة المكلفة جداً ومن ثم عمليات البناء ومساعدة المصابين وأسر الضحايا وأنشطة التوعية بمخاطر الألغام، فضلاً عن جمع شتات العائلات والمهجرين من أثر الحروب، فضلاً عن معاناة المدنيين اثناء وبعد انتهاء النزاع المسلح، والتي تظل مستمرة لعقود (ماسلبيرج، 2014).

وعلى الرغم أن الأعمال المتعلقة بالألغام هي مجموعة أنشطة معقدة وصعبة ومحبطة، إلا أنها أيضاً مثيرة ومجزية وقادرة على إحداث تغيير محتمل في حياة الأشخاص الذين يعيشون في بلدان متضررة، ما جعل العديد من المنظمات الدولية التي تعمل في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بالتعاون مع الشركات التجارية والجهات المانحة الدولية، في إحداث تطوير في الإجراءات الإدارية، بهدف تأمين العاملين وحمايتهم من المخاطر خلال مراحل التنفيذ المختلفة، حيث تبين أن الأعمال المتعلقة بالألغام تتطور مع الوقت وتتبدل وفقاً للمتغيرات والظروف المحلية حسب الخبرة المكتسبة والسياسات والعمليات والتقنيات المجربة والمختبرة والمقبولة والمنبوذة، مع الوضع في الاعتبار أهمية القوانين والتشريعات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعمل على الحد من المشكلة، وهي خطوة تعزيزية تعمل على إلزام الدول في تنفيذ إجراءات الأعمال المتعلقة بالألغام مع ضرورة وضع معايير ومقاييس دولية تضمن جودة إدارة تنفيذ الإجراءات وفقاً للتطورات السريعة والملاحظ في السنوات الأخير (باترسون، 2014)، (دليل الأعمال المتعلقة بالألغام مركز جنيف الدولي، 2013).

لذلك كان من الضرورة الاهتمام بوضع معايير تعمل على ضمان حماية الإنسان والبيئة خلال تنفيذ أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام لحماية العاملين والأدوات المستخدمة في عمليات تنفيذ أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام بشكل كامل.

الإطار النظري للدراسة

يستعرض الباحثون الإطار النظري للبحث من خلال النقاط التالية:

أولاً - مصطلحات البحث

- 1- مفاهيم ومصطلحات متعلقة بالأعمال المتعلقة بالألغام
- الأعمال المتعلقة بالألغام

وفقاً لتعريف الأمم المتحدة والوارد في المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، فإن الأعمال المتعلقة بالألغام تشير إلى "الأنشطة التي تهدف إلى تقليل الانعكاسات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية الناجمة عن الألغام والقذائف غير المنفجرة، وينص المعيار المذكور على أن الأعمال المتعلقة بالألغام لا تقتصر على عمليات التطهير فحسب، بل تشمل أيضاً الناس وممتلكاتهم والمجتمع وكيفية تضررهم من جراء التلوث بالألغام الأرضية، والهدف من الأعمال المتعلقة بالألغام، هو الحد من مخاطر الألغام الأرضية إلى المستوى الذي يمكن الناس من العيش بأمان، حيث يمكن للنمو الاقتصادي والاجتماعي والصحي أن يحدث دون قيود من جراء التلوث بالألغام الأرضية، وحيث يمكن الاستجابة لاحتياجات الضحايا وتحسين المستوى المعيشي لأسرهم، وفقاً لتعريف إدارة الأعمال المتعلقة بالألغام (دليل الأعمال المتعلقة بالألغام، مركز جنيف الدولي، 2014).

- مركز الأعمال المتعلقة بالألغام

مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام أو مكافحة الألغام، وهي منظمة أو مؤسسة وهيكل إداري يقوم بدور المكتب التشغيلي للسلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام كبرنامج وطني تابع للسلطة الوطنية ويقوم بإدارة شئون الأنشطة المتعلقة بالعمل المضاد للألغام وفقاً لاحتياجات ومتطلبات المجتمعات الملوثة والتنسيق بين مخططات المحلية وأنشطة الوكالات الخارجية والمنظمات غير الحكومية والعاملين المحليين في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام (دليل الأعمال المتعلقة بالألغام، مركز جنيف الدولي، 2014)، (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013).

- دائرة الأمم المتحدة لخدمة الأعمال المتعلقة بالألغام UNMAS

دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام هي مكتب داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة مسؤولة أمام المجتمع الدولي عن تطوير وحفظ المعايير القياسية الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام (دليل الأعمال المتعلقة بالألغام، مركز جنيف الدولي، 2014).

- مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية GICHD

يعمل المركز في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام بهدف حماية الإنسانية، والحد من الآثار الناتجة عن الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحروب. يقوم المركز بالتعاون والشراكة مع الحكومات والدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية وتقديم المساعدات التنفيذية وخلق نشر المعرفة وتحسين إدارة الجودة والمعايير والوثائق الداعمة للقانون الدولي بهدف رفع الأداء والكفاءة المهنية للأعمال المتعلقة بالألغام (دليل الأعمال المتعلقة بالألغام، مركز جنيف الدولي، 2014).

-2 مفاهيم متعلقة بإدارة الجودة والمعايير الدولية في الأعمال المتعلقة بالألغام

- إدارة الجودة Quality Management

يُعد مفهوم إدارة الجودة من المفاهيم الإدارية الحديثة الذي تقوم فلسفته على مجموعة من الأفكار والمبادئ ويمكن لأي إدارة أن تتبناها من أجل تحقيق أفضل أداء ممكن، ونظراً لحداثة هذا المفهوم نجد له العديد من التعريفات بسبب عدم الاتفاق على تعريف محدد، وهذا يدفعنا للتطرق إلى مجموعة منها وكالاتي:

يعرف المعهد الفيديرالي للجودة على أنها إدارة الجودة الشاملة وهو منهج تنظيمي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات المستفيد، حيث يتضمن استخدام الأساليب الكمية من قبل كل المديرين والموظفين لغرض إجراء التحسين المستمر في العمليات والخدمات في المنظمة، وهي أيضاً عبارة عن أنشطة منسقة لتوجيه منظمة معينة ومراقبتها فيما يتعلق بالجودة (دليل الجودة في الأعمال المتعلقة بالألغام، 2007).

- ضمان الجودة (QA) Quality Assurance

هو جزء من إدارة الجودة التي تركز على توفير الثقة والتأكيد باستيفاء مستلزمات النوعية والهدف من ضمان الجودة هو التأكيد على أن ممارسات الإدارة والإجراءات مناسبة أثناء تنفيذ الأنشطة وأنها ستتمكن من تحقيق المستلزمات المنصوص عليها بأسلوب آمن وفعال وذو كفاءة عالية (دليل الجودة في الأعمال المتعلقة بالألغام، 2007).

- مراقبة الجودة (QC) Quality Control

وهي العمليات التي بموجبها يتم التأكد على ان النشاط المتعاقد عليه يجري وفقاً للعقد يؤدي النتائج المرجوة منه، وفي حال الإزالة توافق الجهات المختصة بعمليات الإزالة على الأرض المطهرة من قبل المقاول أو منظمة الأعمال المتعلقة بالألغام ويهدف تفتيش الأرض التي تم تطهيرها إلى توفير الثقة التي لبتها متطلبات التطهير وهذا يشكل جزءاً أساسياً من عملية التطهير الشاملة (دليل الجودة في الأعمال المتعلقة بالألغام، مركز جنيف الدولي، 2007)

- المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام (IMAS) International Mine Action Standards

هي الوثائق التي تضعها الامم المتحدة بالنيابة عن المجتمع الدولي وترمي إلى تحسين السلامة والكفاءة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام بتوفير الارشادات ووضع المبادئ وتحديد المتطلبات والمواصفات الدولية في بعض الحالات،

وتوفر هذه المعايير إطار مرجعياً يشجع الجهات الراعية وبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام ومديريها على تحقيق المستويات المتفق عليها من الفاعلية والسلامة والبرهنة عليها ، كما توفر هذه المعايير لغة مشتركة وتوصى باستعمال أشكالاً وقواعد معينة لمعالجه المعطيات بما يمكن من التبادل الحر للهام منها، ويفيد هذا النوع من التبادل للمعلومات وبرامج ومشروعات أخرى ويساعد على تعبئة الموارد وتجديد اولويتها وادارتها (دليل الأعمال المتعلقة بالألغام، مركز جنيف الدولي، 2014).

- المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) International Organization for Standardization

وهو اتحاد عالمي للأجهزة الوطنية قوامها أكثر من 130 بلداً وتتمخض أعمالها عن اتفاقيات دولية تنشر بوصفها معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وتوجيهاتها وهي منظمة غير حكومية والمعايير التي تضعها هي معايير طوعيه إلا إن البعض منها (والمعلقة أساساً بالصحة والسلامة والجوانب البيئية) قد تبنتها كثير من البلدان كجزء من إطاره التنظيمي، وتعالج المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس سلسلة الأنشطة كاملة وكثيراً من المهام والعمليات التي تساهم في اضعاف مستواها على الأعمال المتعلقة بالألغام وترد قائمه بمعايير وتوجيهات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في البيان المفهرس للمنظمة، حيث يتم تطوير المعايير للأعمال المنقحة للأعمال المتعلقة بالألغام حتى تكون متطابقة مع معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وتوجيهاتها وتوفر عمليه اعتماد صيغه هذه المنظمة (دليل الأعمال المتعلقة بالألغام، مركز جنيف الدولي، 2014).

- اللجنة الأوروبية لتوحيد المقاييس (CNE) Committee European Normalization

إن مهمة اللجنة الأوروبية لتوحيد المقاييس هي تعزيز الانسجام التقني الطوعي في أوروبا بالاشتراك مع الهيئات العالمية وشريكاتها الأوروبية، حيث تشكل المعايير الأوروبية، والتي يشار إليها بأنها المعايير الأوروبية لتوحيد المقاييس مجموعة مكفولة الاستمرارية لصالح المستخدمين (دليل الأعمال المتعلقة بالألغام، مركز جنيف الدولي، 2014).

ثانياً - تطوير المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام

لقد غدت تجارب العمل في كوسوفو وشمال العراق إلى جانب الدروس المستفادة من البرامج الأكثر نضجاً، مثل أفغانستان وكمبوديا وموزمبيق، النسخة الأولى من المعايير الدولية لعمليات إزالة الألغام الإنسانية عام 1997، وقد عكست هذه المعايير تغييرات في الإجراءات العملية والممارسات والمقاييس التي كان معمولاً بها منذ نشر المعايير الدولية لعمليات إزالة الألغام الإنسانية عام 1997، وقد توسعت هذه المعايير لتشمل مكونات أخرى من الأعمال المتعلقة بالألغام خصوصاً تعليم مخاطر الألغام ومساعدة الضحايا. وللأمم المتحدة مسؤولية عامة في تعزيز وتشجيع الإدارة الفعالة لبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تطوير المعايير وصيانتها. وتعتبر خدمة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام مكتبا في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة وهو المسئول عن تطوير وصيانة هذه المعايير والتي يقوم بصياغة معظمها مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية نيابة عنها وتقود أعمال إعداد المعايير واستعراضها ومراجعتها لجان فنية بدعم من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية www.mineactionstandards.org.

ومن المقرر مراجعة المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام كل ثلاث سنوات على الأقل حتى تعكس تطور الأعمال المتعلقة بالألغام وممارستها، وإدخال التعديلات التي تطرأ على اللوائح الدولية ومتطلباتها. وكنتيجه لذلك، تم إصدار طبعة جديدة في يناير 2003 (النسخة الثانية) من المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، وقد تبع ذلك إعداد وتبني عدد من المعايير الأخرى، بما في ذلك المعايير الدولية لتعليم مخاطر الألغام.

ثالثاً - الأعمال المتعلقة بالألغام والتنمية. (31) *Guide Mine Action, Geneva International Center, Chapter Two*

اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن منظومة الأمم المتحدة بمسئولية النظر في القضايا الاجتماعية والاقتصادية وبناء القدرات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام وذلك في إطار وثيقة سياسات الأمم المتحدة لعام 1998 وقد ألفت دراسة قامت بإعدادها مؤسسة أميركا لقدامى المحاربين في فيتنام بنظرة أولية دقيقة علي آثار الألغام الأرضية علي المستويين الاجتماعي والاقتصادي، غير إنه كان من الضروري البحث في تأثير الأعمال المتعلقة بالألغام وانعكاساتها وبالتالي، فقد قرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكليف مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بإعداد

دراسة عن انعكاسات الأعمال المتعلقة بالألغام الاقتصادية والاجتماعية. وأفادت الدراسة التي نشرها مركز جنيف والأمم المتحدة معاً عام 2001 واستندت إلى ترتيب الأولويات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، وصاغت تحاليل متوقعة في التكلفة والعائد لإزالة الذخائر غير المتفجرة في لاوس وإزالة الألغام في موزمبيق، وفوجئ الكثيرون حين ظهرت بأن المراقبة المستمرة للتكاليف قد تجعل من عملية إزالة الذخائر غير المتفجرة في لاوس أمراً يمكن تبريره اعتماداً على الأسس الاقتصادية وحدها.

وقد أكد المانحون لعدة سنوات على أهمية ربط الأعمال المتعلقة بالألغام بالأنشطة الإنمائية على نطاق واسع. ويبقى ذلك كتحد كبير لاستكمال العمل، ويُعد تركيز الأعمال المتعلقة بالألغام على دعم الاستراتيجية الوطنية للتنمية والتخطيط والعمل مع العناصر الفاعلة الأخرى في مجال التنمية عن كنب جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية وبالمثل يُعد تعزيز تنمية القدرات المحلية لإدارة الأعمال المتعلقة بالألغام أيضاً أمراً مركزيًا لقابلية الاستمرار في الأعمال المتعلقة بالألغام.

رابعاً - تقرير مرصد الألغام الأرضية عام 2019 (www.the-monitor.org.landmine-Monitor-2019-Report)

أدى النجاح المذهل لحملة حظر الألغام الأرضية إلى إتباع نهج جديد تمامًا يسمى نزع السلاح الإنساني، والذي قاده المجتمع المدني وأدى إلى نشر ثقافة الحد من استخدام الألغام الأرضية كما نتج عن أربع معاهدات دولية وجائزتي نوبل للسلام، ويواصل مرصد الألغام الأرضية من خلال تقرير 2019 وهو استعراض لعشرين عامًا والنسخة السنوية الحادية والعشرين، رصد التقدم الذي لا يمكن إيقافه نحو عام خالي من الألغام، وتظل وصمة عار ضد الألغام الأرضية قوية، وعلى الرغم من عدم انضمام أي دولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير خلال عام 2019، إلا أنه يوجد 164 دولة ملتزمة وملزمة بأحكام المعاهدة وتنفيذها على نحو ملزم كما تلتزم معظم الدول 33 التي لا تزال خارج المعاهدة بأحكامها الرئيسية ويستخدم عدد قليل فقط من الجماعات المسلحة من غير الدول السلاح المحظور، وغالبًا ما يكون في شكل ألغام مرتجلة، وقد أسفرت هذا مرة أخرى عن ارتفاع عدد الإصابات في عام 2018 حيث كان معظم الضحايا من المدنيين وكان من نصفهم أطفال، ومع استمرار البلدان في العمل على تطهير الأراضي الملوثة بالألغام يعرف المرصد الكثير الذي لا يزال يتعين القيام بها، بما في ذلك دعم احتياجات الناجين من الألغام ومجتمعهم، وتساهم البلدان داخل الاتفاقية وخارجها على حد سواء بمواردها كبيرة من أجل إزالة الألغام وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالألغام، مؤكدة على الأثر الذي لا يزال لهذه المعاهدة الإنسانية الأولى لنزع السلاح بعد أكثر من عقدين من الزمن.

خامسًا - مناطق التلوث وعمليات التطهير (www.the-monitor.org.landmine-Monitor-2019-Report, P. 18)

هناك تسعة وخمسون دولة ومناطق أخرى ملوثون بالألغام المضادة للأفراد حتى أكتوبر 2019، ولم يحدث أي تغيير منذ عام 2018 ويشمل ذلك 33 دولة طرفًا في معاهدة حظر الألغام، و22 دولة غير طرف في الاتفاقية وأربعة مناطق أخرى لم تستكمل أي دولة طرف التطهير في عام 2018 أعلنت ست دول أطراف بالفعل استكمال المادة 5، أو أعلنت عدم وجود أي تلوث تحت ولايتها أو سيطرتها، أو لديها حاليًا أو يشتبه في أن لديها تلوث منطبق، وقد أنهت الجزائر وبوروندي تلوث المتبقي ودمروا الألغام التي عثروا عليها خلال العام، وبالتالي فهما ممتثلتان لمعاهدة حظر الألغام ويشتهيه في وجود تلوث بكل من جيبوتي والكويت ومولدوفيا وناميبيا، ولكن لم تصدر عنهم تصريحات رسمية في عام 2018، تم ابلاغ عن استخدام جديد للألغام المضادة للأفراد بالدول الأطراف أفغانستان ونيجيريا واليمن ويعتقد أن التلوث الهائل للألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي حددته الحملة الدولية لحظر الألغام وتحالف الذخائر العنقودية على إنها أكثر من 100 كيلومتر مربع موجودة في الدول الأطراف أفغانستان وأجولا والبوسنة والهرسك وكمبوديا وتشاد وكرواتيا والعراق وتايلاند وتركيا واليمن، ويعتقد أن دولة واحدة غير طرف هي أذربيجان ومنطقة أخرى هي الصحراء الغربية لديهما تلوث واسع النطاق، تم الإبلاغ عن تطهير 140 كيلومتر مربع على الأقل من الألغام الأرضية في عام 2018، وهو انخفاض عن المساحة التي تم تطهيرها والتي بلغت 195 كيلومتر مربع في عام 2017 و2018، يقدر تطهير الألغام الأرضية في الدول الأطراف بحوالي 800 كيلومتر على مدار السنوات الخمس الماضية 6612014 لغماً على الأقل وتدمير حوالي 491 في عام 2018 تحقق أكبر تطهير إجمالي للمناطق الملوثة في كرواتيا، وتلها كمبوديا وأفغانستان والذين شكلوا معاً أكثر

من 80% من عمليات التطهير المسجلة، وعلى مدار الخمس سنوات الماضية قامت أفغانستان وكمبوديا والعراق بتطهير أكثر من 83% من إجمالي الأراضي التي قامت بتطهيرها الدول الأطراف مجمعة، وفي عام 2018 استمرت أفغانستان والعراق واليمن في إزالة الألغام رغم النزاع المستمر أو انعدام الأمن، وفي السنوات الخمس الماضية استخدمت الدول الأطراف مساحًا تقنيًا وغير تقنيًا لإطلاق مساحات كبيرة من الأراضي مما أدى إلى انخفاض كبير في تقديرها للتلوث المتبقي، وأطلقت كل من أنجولا وكرواتيا ما يصل إلى 90% من الأراضي المشتبه فيها سابقًا.

كما استخدمت كمبوديا وجنوب السودان وسيريلانكا وتايلاند وزيمبابوي أيضًا المسح بفاعلية لإطلاق المناطق الخطرة المشتبه فيها منذ دخول معاهدة حظر الألغام حيز التنفيذ عام 1999، أكملت 31 دولة من الدول الأطراف ودولة واحدة غير طرف ومنطقة أخرى جميع المناطق الملوثة في أراضيها 2018، وأعلنت 6 دول أطراف أنها خالية من الألغام، وهي الجزائر على مدار السنوات الخمس الماضية 2014 و 2017، وبوروندي 2014، وموريتانيا في 2017، والجبل الأسود 2014، والموزمبيق 2017، والأردن 2018. ولم تعلن أي دولة خلوها من الألغام خلال 2018 حتى أكتوبر 2019، وهناك 27 دولة طرفا لديها مواعيد نهائية للوفاء بالتزاماتها بموجب مادة 5 قبل وليس بعد عام 2025، وهناك 4 دول أطراف مواعيدها النهائية بعد عام 2025، وهي كرواتيا 2026، والعراق 2028، وفلسطين 2028، وسيريلانكا في 2028. وقد طلبت كلا من اليمن الانتهاء في 2023، والبوسنة والهرسك في 2021، تمديدات مؤقتة. ومن المتوقع أن يقدم كلاهما طلبات تمديد إضافية في مارس 2022، كما طلبت 6 دول تمديد التزاماتها بموجب المادة 5 في عام 2019 وهي الأرجنتين وكمبوديا وتشاد وأثيوبيا وطاجيكستان واليمن وإريتريا لديها موعد نهائي للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 5 قبل الأول من فبراير 2020، لكنها لم تقدم بعد طلب التمديد، ولم تقدم تقرير الشفافية بموجب المادة 7 منذ 2014. ومن المرجح أن تفي زيمبابوي وسيريلانكا والكونغو وبيرو وصربيا وطاجيكستان والمملكة المتحدة بالتطهير قبل 2025.

سادسًا - تقرير الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية لعام 2020

أكدت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، أن التحديات المتبقية أمام الدول التي تسعى جماعيًا في الوقت الحالي لإحراز تقدم نحو عالم خال من الألغام في ظل جائحة كورونا، لاتزال تشمل الارتفاع المستمر في عدد الضحايا المدنيين، والاستخدام الجديد للألغام الأرضية المرتجلة من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية، إلى جانب انخفاض المساعدة العالمية لمكافحة الألغام، وذكرت الحملة في تقريرها لعام 2020 والذي صدر يوم الخميس 20 نوفمبر في جنيف أن 164 دولة ملتزمة بمعاهدة حظر الألغام وذلك بعد 23 سنة من تبنيها، وهو ما يمثل أكثر من 80% من العالم، مع بقاء معظم البلدان البالغ عددها 33 دولة في الخارج، تعمل في حالة امتثال فعلي، ولفت التقرير إلى أنه تم رصد دولة واحدة فقط (ميانمار) وهي ليست طرفا في معاهدة الألغام الأرضية المضادة للأفراد خلال فترة تقرير المرصد من منتصف 2019 حتى أكتوبر 2020، وأشار تقرير مرصد الألغام الأرضية التابع للحملة الدولية إلى أنه خلال تلك الفترة وجد أن الجماعات المسلحة من غير الدول استخدمت الألغام المضادة للأفراد في ستة بلدان على الأقل، هي أفغانستان وكولومبيا والهند وليبيا وميانمار وباكستان، وأضاف التقرير أن التدمير الهائل لمخزون الألغام المضادة للأفراد لا يزال يمثل أحد النجاحات العظيمة لاتفاقية حظر الألغام، لافتا إلى أنه حتى الآن دمرت الدول الأطراف أكثر من 55 مليون لغم مضاد للأفراد في مخزونها؛ بما في ذلك أكثر من 296 ألفا لغم مضاد للأفراد دمرت في عام 2019.

سابعًا - محددات خطر الألغام والمتفجرات ومخلفات الحروب على الإنسان والبيئة

(www.the-monitor.org/landmine-Monitor-2019-Report, P.20)

- 1- ارتفاع معدل الإصابات والوفيات بين المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء مما يؤثر على الصحة العامة للمجتمعات مع استمرار تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية مرتفعة التكلفة.
- 2- التأثير على قدرة نظام الرعاية الصحية والبنية التحتية للدول المتضررة على تلبية الاحتياجات الناجين وأسر الضحايا في الرعاية الصحية الطارئة والمستمرة وتلبية الاسعافات الأولية.
- 3- تعطل المرافق العامة والخدمات الصحية والاجتماعية ومرافق الطرائق والمواصلات للمجتمعات السكنية أثناء وبعد الحروب

- 4- تعطل التنمية والاستثمار في المناطق الملوثة مع انتشار الحروب في المناطق الزراعية والرعية، ومن ثم تعطل التنمية الصناعية والمجالات الاقتصادية بشكل كامل مع زيادة التمدد الأفقي للمجتمعات المدنية السكنية والزراعية والصناعية.
- 5- التلوث البيئي الناتج عن مخلفات الحروب، والتي تحتاج إلى تكاليف باهظة لإعادة الحفاظ على البيئة وإعادة المكونات البيئية إلى طبيعتها.
- 6- تعطل التعليم لأسباب تتعلق بدمار البنية التحتية للتعليم من مدارس وجامعات وانشغال الجميع بالحروب
- 7- ارتفاع معدل التهديد من الجماعات المسلحة وانتشار الجريمة وزيادة معدل انتهاكات حقوق الإنسان خاصة المرأة

ثامناً - مستويات الإدارات المتعلقة بمكافحة الألغام

(Guide to Mine Action. 5th. Geneva International Mine Action Center, Chapter Two, p. 46)

1- الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام

تعتبر الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام الجهة المسؤولة عن الاشراف على الأعمال المتعلقة بالألغام في الدول المتضررة والملوثة بالألغام ومخلفات الحروب، ويعتبر من أهم الإجراءات الإدارية بالنسبة للدولة هو أن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام لأنها تعد أبرز أغراض التشريع الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام وتحديد المهام المكلفة بها، لذلك يتم تحديد المسؤوليات من خلال إيجاد مخطط للسلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام ووظائفها وينبغي أن يتضمن التشريع أحكاماً واضحة في المجالات الآتية:

2- السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام

من الضروري على الدول المتضررة من الألغام ومخلفات الحروب من إنشاء السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام. وهذه السلطة تشترك فيها الوزارات أو الإدارات أو عضو السلطة التنفيذية المختص بالأشراف على أعمال وأنشطة السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام.

أ- العضوية

تشير العضوية هنا إلى الوزارات والمسؤولين الذين سيصبحون أعضاء في السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام، وهذه الهيئات تشمل مسؤولين من الوزارات أو الإدارات المرتبطة بالأعمال المتعلقة بالألغام مثل وزارة الدفاع ووزارة الصحة والتعليم والخارجية والداخلية والزراعة والمجتمعات العمرانية والشئون الاجتماعية والري، كما يمكن أن تضم السلطة الوطنية ممثلين من المنظمات الدولية والهيئات والمنظمات العاملة في الأعمال المتعلقة بالألغام وفي العادة يتم دعوة هذه الكيانات للمشاركة بصفة مراقب في أعمال السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام.

ب- المسؤوليات

يجب أن تحدد إجراءات تشريعات الأعمال المتعلقة بالألغام السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام كسلطة مكلفة بالمسؤولية الشاملة عن الأعمال المتعلقة بالألغام داخل الدولة، كما إنها هي المسؤولة عن القرارات الاستراتيجية والسياسات الأساسية المتعلقة بالألغام، كما ينبغي أن يبين القانون بصفة خاصة أن السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام مسئولة عن:

- التنفيذ الشامل للتشريعات المتعلقة بالأعمال المتعلقة بالألغام
- تبني سياسة وطنية واستراتيجية وأولويات وخطة عمل سنوية للحد من آثار الألغام والمتفجرات ومخلفات الحروب على مستوى الدولة
- الإبلاغ عن التقدم المحرز في الأعمال المتعلقة بالألغام إلى البرلمان والشعب والجهات المانحة للأمم المتحدة والمحافل الأخرى ذات الصلة.

- الإشراف على أنشطة مركز الأعمال المتعلقة بالألغام.
- جمع الأموال من الموارد المالية الوطنية والجهات المانحة.

3- مركز الأعمال المتعلقة بالألغام

مركز الأعمال المتعلقة بالألغام هو الإدارة التي تدير الأنشطة لميدانية والتي تنفذ سياسات السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام، كما إنه النقطة المركزية لتنسيق الأعمال والأنشطة اليومية المتعلقة بالألغام على أرض الواقع، وفي سياق المناطق التي تعتبر فيها الألغام ومخلفات الحروب من المتفجرات والذخائر القابلة للانفجار مشكلات تهدد المجتمعات، يقوم المركز بالعديد من المسئوليات والواجبات.

ويعتبر مركز الأعمال المتعلقة بالألغام مركزي بالنسبة للدولة الملوثة، بحيث تشمل إدارته المكاتب الإقليمية بالمحافظات الملوثة، والتي تؤكد تلوثها بالألغام والمتفجرات ومخلفات الحروب.

أ- التمويل

يجب أن يكون مصدر تمويل المركز وأنشطة بما فيه رواتب الموظفين من ميزانية الدولة المتضررة، وهذا سوف يساعد على ضمان أن المركز له مصدر موثوق به للتمويل ويمكن بالتالي أن يخطط لنشاطه، وبالإضافة إلى التمويل الوطني فهناك أيضاً تمويل والذي يمكن الحصول عليه من الجهات المانحة والمانحين الدوليين والمصادر الخاصة وغيرها من أنواع التمويل المالي والعيني مثل الأجهزة والمعدات وتبادل الخبرات والتدريب.

ب- المسئوليات والواجبات

يتعين على مركز الأعمال المتعلقة بالألغام بصفته الهيئة الإشرافية على الصعيد العملي والميداني أن يتحمل مجموعة من المسئوليات والالتزامات والتشريعات الفاعلة بالأعمال المتعلقة بالألغام، لذا يجب أن تعطي لمركز الأعمال المتعلقة بالألغام السلطات لأداء المهام والواجبات والمسئوليات التالية:

- تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في البلاد أي داخل الدولة.
- إدارة ونشر معلومات الأعمال المتعلقة بالألغام.
- اعداد وتنفيذ خطة استراتيجية سنوية وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام.
- وضع المعايير لأولويات أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام.
- اعتماد الموظفين بما يتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم الادارية والفنية.
- وضع معايير وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام.
- مراقبة أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام من خلال فريق الجودة.
- جدولة أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام وفقاً لخطة عمل الدولة.
- تأكيد إدارة الجودة في الأعمال المتعلقة بالألغام.

4- منظمة الأعمال المتعلقة بالألغام

المنظمة قد تكون جمعية أهلية أو مؤسسة خيرية أو اتحاد نوعي للجمعيات أو المنظمات العاملة في مجال مكافحة الألغام، أو شركات تجارية تعمل كقطاع خاص بالتعاون مع مركز الأعمال المتعلقة بالألغام

أ- التمويل

بالنسبة لمنظمات الأعمال المتعلقة بالألغام قد تكون تجارية، وهنا يكون مصدر التمويل من خلال رأس مال، وتكون المشاركة من خلال مناقصات تجارية للعمل مع مركز الأعمال المتعلقة بالألغام، وإذا كانت المنظمة غير حكومية يكون مصدر التمويل في الغالب من التبرعات أو المنح، بالإضافة إلى المشاركة في المناقصات لتنفيذ الأنشطة والتعاون مع مركز الأعمال المتعلقة بالألغام.

ب- المسئوليات والواجبات

- إدارة وتطوير وتنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة لإدارة المعلومات بشكل مناسب، وفقاً لمتطلبات مركز الأعمال المتعلقة بالألغام والمعايير الوطنية المنظمة لكافة الإجراءات المتعلقة بمكافحة الألغام.
- الاستفادة من القدرة الحالية لإدارة المعلومات ضمن برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام، من أجل التخطيط وتنفيذ ومتابعة الأنشطة التشغيلية.
- المشاركة في إجراءات إدارة الجودة في دورة إدارة المعلومات بأكملها.
- ضمان مشاركة وتدريب موظفي إدارة المعلومات في الأنشطة التشغيلية.
- تقديم ردود فعل والتحقق وتصحيح المعلومات كلما تبين وجود أخطاء أو تناقض.

تاسعاً - نطاق عمل إدارة الجودة

A Handbook for Mine Action Management, 10 Steps to National Quality Management, Systems, GICHD, Dec. 2013, P. 12

إن الهدف العام من إدارة الجودة هو تقديم الإجراءات الإدارية والخطوات الميدانية الملموسة في دعم برامج الأعمال المتعلقة بالألغام وتطوير نظام إدارة الجودة الذي يعزز الكفاءة والفعالية بغرض:

- 1- الحد من الإصابات والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للتلوث بسبب الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار.
- 2- ضمان مشاركة النساء والفتيات والفتيان والرجال واستفادتهم على قدم المساواة من المبادرات المتعلقة بالألغام.
- 3- زيادة القيمة مقابل المال في برامج الأعمال المتعلقة بالألغام.
- 4- تحسين المساهمات في مشروعات التنمية.
- 5- تنفيذ خطط الحكومة والتزاماتها التعهدية.

وتشمل الأهداف المحددة تعزيز قدرات المسؤولين عن الأعمال المتعلقة بالألغام والممارسين في قطاع الأعمال المتعلقة بالألغام من أجل:

- 1- فهم المناهج المختلفة لإدارة الجودة.
- 2- وضع المصطلحات المتعلقة بإدارة الجودة المشتركة.
- 3- تحديد وتصور وتحسين جميع العمليات الداخلية والمتعلقة بالعملاء.
- 4- دمج إدارة الجودة (QM) وإدارة المعلومات (IM) والعمليات.
- 5- اختيار واستخدام أدوات إدارة الجودة.
- 6- تحسين نظم إدارة الجودة على الصعيد التنظيمي وعلى مستوى البرنامج.
- 7- تشجيع تطوير واعتماد وتنفيذ سياسات إدارة الجودة في برامج الأعمال المتعلقة بالألغام.
- 8- تعزيز إدارة الجودة كجزء لا يتجزأ من الإدارة لتحقيق السلامة والكفاءة والفعالية والنتائج الإنسانية والإنمائية والسياسية.
- 9- تعميم المساواة بين الجنسين في نظم إدارة الجودة.

ويتمثل أحد أهداف إدارة الجودة، في إيجاد فهم مشترك ومتسق للمصطلحات والنهج لتتماشي الأعمال المتعلقة بالألغام باستمرار مع استخدام وفهم القطاعات الأخرى لأساليب إدارة الجودة الحديثة، حيث تنطبق المبادئ والنماذج والأدوات الموصوفة بإدارة الجودة، ولاسيما نهج وتطبيق الإجراءات على مستوى البرنامج (مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تتعاون لتحقيق هدف مشترك، من دون أن يكون لها تسلسل هرمي واحد ومحدد) أو على مستوى المؤسسة (كيان واحد ذو هيكل إداري محدد).

المنظمات المعنية مباشرة بالأعمال المتعلقة بالألغام وتشمل مراكز للأعمال المتعلقة بالألغام (MAC)، والشركاء المنفذين (IP) والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية (NGO)، والشركات التجارية، ومزودي ضمان الجودة

(المعروفين أيضًا باسم مزودي خدمات التحقق والتثبيت المستقلين)، كما يشمل مستوى البرامج عادة السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام (NMAA)، ووكالات الأمم المتحدة (UN)، وعدد من الوزارات الحكومية والجهات المانحة والمؤسسات الدولية ومراكز الأعمال المتعلقة بالألغام وبعض المنظمات العاملة بما في ذلك الشركات التجارية، يسعى علم إدارة الجودة إلى تغطية جميع جوانب إدارة الجودة، فهو نظام واسع يحتاج العديد من المنشورات والتقارير لتغطيته، كما يهدف إلى توفير الحوافز لإنشاء نظام لإدارة الجودة القائمة على النتائج وذات التركيز القوي على العملاء والجهات المعنية ومحصلات البرامج، حيث يتمحور دور إدارة الجودة حول كيفية تحقيق الأداء الجيد والنتائج باستخدام مبادئ:

- 1- نهج العملية.
- 2- التحسين المستمر.
- 3- مقارنة واقعية لاتخاذ القرارات.
- 4- القيادة وإشراك الأشخاص.

إن إدارة الجودة لا تسعى إلى الرد عن أسئلة محددة مثل: على ماذا يجب أن يحتوي نموذج مربع فحص التفتيش الميداني؟ ما عدد فرق التفتيش الذي أحتاج إليه في برنامجي؟ تختلف هذه الجوانب بين برنامج وآخر ويمكن أن تتغير بسرعة، فمن الأفضل معالجة مثل هذه المسائل في التوجيه المخصص للبرنامج أو في اجتماعات مخصصة لمدراء إدارة الجودة، وتعمل إدارة الجودة بشكل منظم وموجز لنهج ومبادئ تطبيق إدارة الجودة قبل التركيز على شرح الإجراءات والخطوات الملموسة لإنشاء نظام إدارة الجودة، وهو يقدم بالإضافة إلى ذلك الموارد على شكل دراسات حالة وأدوات لكل المشروعات والبرامج الوطنية.

الدراسات السابقة

(تقرير دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، 2020) إن إنجازات دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام خلال عام 2020، مقابل النتائج الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية متعددة السنوات لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام 2019-2023، وبما يتفق مع الرؤية وسياسة المهمة والنتائج المتوقعة لاستراتيجيات البرنامج في بلدان العمليات، منها على سبيل المثال تقديم مناهج متماسكة للأعمال المتعلقة بالألغام حيث تشكل الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة تحديًا إنسانيًا كبيرًا، وتهديدًا للمجتمعات فضلاً عن تعطيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إن إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام تخترق الصوامع التقليدية، وتحفز التعاون عبر الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام، حيث تقوم دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بدمج الأعمال المتعلقة بالألغام بشكل منهجي في الأطر الاستراتيجية والسياسات ذات الصلة، والعمليات الحكومية الدولية، تنفيذ الخطط طبقاً للأولويات، وطلبات توفير الموارد. كما تضمن دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام اتباع نهج متسق للأعمال المتعلقة بالألغام من خلال عدد من آليات التنسيق العالمية، فضلاً عن الجهود المبذولة على المستوى القطري أو الإقليمي، ومن خلال تطوير شراكات استراتيجية مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين من جميع أنحاء العلم، ومجموعة التنسيق بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

في عام 2020، واصلت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام التنسيق في تنفيذ أنشطة فريق التنسيق المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة والمعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، من خلال اجتماعات شهرية على المستوى الفني، واجتماعات نصف سنوية للمديرين، واجتماعات مخصصة، كما عملت المجموعة على تعظيم تأثير الدعوة لليوم الدولي للتوعية بالألغام في الرابع من إبريل 2020، والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة ويوم الطفل العالمي واليوم العالمي للعمل الإنساني، تهدف الدعوة والتنسيق إلى حشد الدعم لتنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الدوائر العنقودية واتفاقية بعض المواد وإضفاء الطابع العالمي عليها.

سهلت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام إعداد بيانات "أمم متحدة واحدة" للمؤتمرات الدولية، والتي تم معظمها عبر الإنترنت بسبب COVID-19. قدم خبراء دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام عروضاً عبر الإنترنت في اجتماعات الخبراء في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكول الخامس، وتم الإدلاء ببيانات في الاجتماع الثامن عشر الافتراضي للدول الأطراف والجزء الأول من المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية.

شاركت دائرة الأمم المتحدة لخدمة الأعمال المتعلقة بالألغام أيضًا كمراقب في مجموعة العمل المعنية بالقضايا البيئية والأعمال المتعلقة بالألغام، والتي تم تشكيلها بعد حلقة نقاش في الاجتماع الدولي الثالث والعشرين للمديرين الوطنيين للأعمال المتعلقة بالألغام ومستشاري الأمم المتحدة في فبراير 2020، والعمل على تعزيز استجابة متماسكة للاعتبارات البيئية في الأعمال المتعلقة بالألغام.

(تقرير مرصد الألغام الأرضية عام، 2019) أدى النجاح المذهل لحملة حظر الألغام الأرضية إلى إتباع نهج جديد تمامًا يسمي نزع السلاح الإنساني، والذي قادة المجتمع المدني وأدى إلى نشر ثقافة الحد من استخدام الألغام الأرضية كما نتج عن أربع معاهدات دولية وجائزتي نوبل للسلام، ويواصل مرصد الألغام الأرضية من خلال تقرير 2019 وهو استعراض لعشرين عامًا والنسخة السنوية الحادية والعشرين، رصد التقدم الذي لا يمكن إيقافه نحو عام خالي من الألغام، وتظل وصمة عار ضد الألغام الأرضية قوية، وعلى الرغم من عدم انضمام أي دولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير خلال عام 2019، إلا أنه يوجد 164 دولة ملتزمة وملزمة بأحكام المعاهدة وتنفيذها على نحو ملزم كما تلتزم معظم الدول 33 التي لا تزال خارج المعاهدة بأحكامها الرئيسية ويستخدم عدد قليل فقط من الجماعات المسلحة من غير الدول السلاح المحظور، وغالبًا ما يكون في شكل ألغام مرتجلة، وقد أسفرت هذا مرة أخرى عن ارتفاع عدد الإصابات في عام 2018 حيث كان معظم الضحايا من المدنيين وكان من نصفهم أطفال، ومع استمرار البلدان في العمل على تطهير الأراضي الملوثة بالألغام يعرف المرصد الكثير الذي لا يزال يتعين القيام بها، بما في ذلك دعم احتياجات الناجين من الألغام ومجتمعهم، وتساهم البلدان داخل الاتفاقية وخارجها على حد سواء بمواردها كبيرة من أجل إزالة الألغام وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالألغام، مؤكدة على الأثر الذي لا يزال لهذه المعاهدة الإنسانية الأولى لنزع السلاح بعد أكثر من عقدين من الزمن.

دراسة (ياسري، اسراء صباح، 2018)، والتي أوضحت أن القانون الدولي الإنساني فرع مهم من فروع القانون الدولي العام، والذي يطلق عليه أحيانًا قانون النزاعات المسلحة، وهو ذي طابع غير دولي والذي يهدف إلى حماية الأشخاص المتضررين من النزاع وأن هناك دور مهم للمنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة بصفتها المسؤولة عن حفظ السلام والأمن الدوليين.

دراسة (عامر، أحمد، 2018)، واستهدفت محاولة تقديم مفهوم الإدارة لمنظومة الأعمال المتعلقة بالألغام لحد من الأضرار والخسائر البيئية الناتجة عنها مع تقديم الحلول للتصدي لها حيث تهدف إلى محاولة فهم إدارة منظومة الأعمال المتعلقة بالألغام بشكل كامل والذي يحتوي على عدة عناصر مهمة يأتي في مقدمتها عنصر عمليات الإزالة والتطهير ثم عنصر برامج وطرق مساعدة الناجين من الألغام ومساعدة أسر ضحايا الألغام بالإضافة إلى العنصر المتعلق بتعليم مخاطر الألغام لجميع شرائح المجتمع مع مراجعة وتحسين السياسات والتشريعات ذات الصلة من أجل تقليل الأضرار والخسائر البيئية بشكل عام.

دراسة (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017)، والتي أوضحت أنه رغم من الدور الفعال للأمم المتحدة من خلال برامجها وإدارتها والجهود المبذولة من المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والأهلية المحلية فيما يخص نزع الألغام وإبطال المتفجرات من أراضي دول الشرق الأوسط، إلا أن هناك عديد من التحديات التي تواجه تلك الجهود وتحول دون إزالتها، ومن أهم هذه التحديات: غياب المعرفة الكاملة بأماكن زرع الألغام - محدودية الموارد المالية - ضعف بناء القدرات الوطنية في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام - محدودية الثقافة المجتمعية - تنازع الاختصاصات. فوجود ألغام أرضية يفرض تأثيرات سلبية من عدم استغلال مساحات واسعة من الأراضي وقلة تنمية الموارد الطبيعية وصعوبة تقديم الاغاثة الإنسانية

دراسة (حسن، أمال حسن محمد، 2017)، واستهدفت بيان الإطار القانوني الدولي الحاكم لمواجهة مشكلة الألغام في ضوء المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني، وفي إطار الاتفاقيات الدولية وما يترتب من تحقق للمسئولية الدولية في حالة انتهاك الدول لقواعد ومبادئ القانون الدولي، وكذلك كيفية مواجهة مشكلة الألغام على الصعيد الوطني من خلال إبراز المخطط الاستراتيجي لتنمية الساحل الشمالي الغربي "التطهير والتنمية والتي تعنى ربط عملية إزالة الألغام بقضية التنمية، وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن مسؤولية مكافحة الألغام لا تقع فقط على الدول

المسئولة عن زراعتها والتي خالفت القوانين والأعراف الدولية التي توجب إزالتها فور انتهاء العمليات العسكرية، بل تقع مسئولية مكافحة الألغام على المجتمع الدولي ككل ممثلاً في الأمم المتحدة، باعتبارها وفقاً لميثاقها مسئولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتظهر النتائج أيضاً أن هناك اهتمام عالمي لمواجهة كارثة الألغام، ولعل الحملة الدولية لحظر الألغام التي بدأت نشاطها منذ عام 1991، وتدخل الأمم المتحدة بثقلها وإمكاناتها من عام 1994 للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة، والذي أسفر عن اتفاقية دولية تحظر وتحمي استخدام الألغام الأرضية.

دراسة (رشيدة، حسين، 2016)، وأظهرت نتائجها أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن ينكر الأزمة التي يمر بها من جراء الألغام المضادة للأفراد، لذا وجب على المجتمع الدولي تكاتف الجهود الدولية لتقليل من هذه المأساة في إطار قانوني كي تكون نتائجه إيجابية وفعالة في جدية الاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات الدولية وضرورة الانضمام إليها، لذلك وجب على الدول أن تسعى جاهدة لتشجيع الاحترام العالمي للتدابير وحظر وتقييد استعمال الألغام وتسعى أيضاً إلى وقف انتشار الألغام الأرضية وتخصيص قدر كبير من الموارد المالية لبرامج إرهاب حس الرأي العام بأضرار الألغام وخطورتها مع ضرورة نزعها ومساعدة ضحاياها وتقديم كل الدعم لهم.

دراسة (المضمض، نزهة، 2013)، وأوضحت أن الألغام المضادة للأفراد من أكثر أشكال التلوث انتشاراً وتدميراً على مستوى العالم، لأنها تستمر لعقود من الزمن وبالرغم من الجهود الدولية التي تبذل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، والتي أدت إلى احتوائها، إلا أنها جهود تبذل دون القضاء عليها، وذلك يتطلب جهود أخرى تتمثل في المساءلة القانونية وذلك لالتزام الدولة بإزالة الألغام البرية التي وضعتها في أراضي دول الغير بعد انتهاء العمليات العسكرية، وأيضاً للمطالبة بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بالمنيين الأبرياء، والتي كان لها تأثير أيضاً على القطاعات البيئية والتنمية والسياحية والاقتصادية والأمنية، والتي تمثل تهديدات وتأثيرات خطيرة تمتد لأجيال لاحقة.

كما أوضحت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني لها دور مهم في تعريف الضحايا بحقوقهم القانونية، مع توثيق الأضرار لاستخدامها في الوقت المناسب. لأن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم ولكن تسقط نتيجة عدم وجود أدلة وعدم توثيق الأضرار.

دراسة (محمود، أحمد إبراهيم، 2000)، وأوضحت قيام بعض البدو الرحل بجهود ضخمة في إزالة بعض الألغام حيث قام البعض باستخراج حوالي 1.5 مليون لغم من الصحراء الغربية خلال 15 عام، وشاركوا بفعالية بتكوين فرق لإزالة وتطهير الألغام بها منذ عام 1962. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من التطورات وخاصة في فترة النصف الثاني منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث شهدت انتصار فريد في تاريخ جهود نزع السلاح العالمي، فقد قدمت معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد نموذجاً فريداً من نوعه في التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

باستعراض الباحثين للدراسات السابقة يتضح ما يلي:

إن كل هذه الدراسات تتحدث عن محاولة إيجاد حلول لإشكاليات متعلقة بالآثار السلبية ومعاناة المدنيين من منظور الفقه القانوني وعن مدى تحمل الدول المسئولية الدولية لحماية المدنيين على المستوي الإقليمي والدولي. أما ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة: أهميتها من المنظور الاجرائي والإداري والتطبيقي خلال العمل الميداني، مع الوضع في الاعتبار أهمية إدارة الجودة والاهتمام بالمعايير الدولية التي تلزم المشروعات في تطبيق المعايير في كافة الأنشطة المتعلقة بمكافحة الألغام، سواء إجراءات عمليات البحث عن الألغام والتخلص منها بشكل عام دون النظر لأهداف البحث تنمية كانت، أو إنسانية، أو عسكرية، وكذلك إجراءات مساعدة الناجين من حوادث الألغام وأسر الضحايا وأيضاً إجراءات تعليم مخاطر الألغام، بشكل يجعل مقترح وضع المعايير الدولية قابل للتنفيذ في جميع مناطق الصراع ومع مراعاة الاحكام القانونية والتشريعات والسياسات التي تعمل على تعزيز عمليات التطبيق بما يحقق ضمان الوصول إلى الأهداف والأهمية في الإدارة المثلى للجودة في الأداء طبقاً للمعايير القياسية.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

- 1- ساعدت الباحثون على الاختيار الدقيق للمشكلة البحثية ومن ثم تحديد عناونها ومحاولة تقديم مفهوم لإدارة الجودة والمعايير الدولية في مكافحة الألغام وذلك ما ينفرد به هذا البحث
- 2- استفاد الباحثون من هذه الدراسات في صياغة الفروض الخاصة بدراسته وتحديد منهج للدراسة والأدوات الملائمة لها وأساليب المعالجة الإحصائية وأهم النتائج لمقارنتها بنتائج البحث الحالي مما يساعد على توضيحها وتفسيرها.

مشكلة البحث

إن المسؤولية الأساسية لتنفيذ إجراءات الأعمال المتعلقة بالألغام تقع على عاتق حكومات الدول والبلدان المتضررة من الألغام ومخلفات الحروب المختلفة، وهذه الحكومات مسئولة عن السياسة الخاصة بالتنظيم والإدارة الشاملة للبرامج الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام، وهي السلطة الوطنية المعنية في مكافحة الألغام داخل الدولة، وعادة ما تكون هيئة مشتركة من الوزارات وهي المسئولة في نهاية المطاف عن جميع مراحل وجوانب برنامج مكافحة الألغام داخل حدود الدولة، بما فيها الاستراتيجيات الوطنية والمعايير والتعليمات الوطنية واللوائح المنظمة للإجراءات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة بمكافحة الألغام، ففي السنوات الأخيرة تعاظم وعي المجتمع الدولي بمدى ضخامة وشدة أزمة انتشار الألغام الأرضية وغيرها من المخلفات الخطرة على المستوى الدولي، ووصل إلى الاقتناع بأنها مشكلة عالمية تتطلب تنسيق الاستجابات عن المستوى العالمي، وثمة اعتراف أيضاً بأن الأمم المتحدة لها دور أساس علمياً أن تؤديه في تنسيق هذه الاستجابة العالمية، وفي توفير الدعم الدولي اللازم وآليات التنسيق، مع تطور أنشطة مكافحة الألغام في العالم خلال السنوات الأخيرة، ومع زيادة الاهتمام الدولي بتعزيز الاحساس القوي بالمسؤولية والالتزام الشديد بتشجيع التخصص المهني واعطاء أهمية أكبر لنتائج أساسها الإدارة في مكافحة الألغام ثم تطورت إلى إدارة الجودة.

ومن هنا يتبين عدم وجود معايير دولية تستند إليها إجراءات العمليات الإدارية في إعداد وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم الأنشطة المتعلقة بمكافحة الألغام، غير أن الإجراءات المتعلقة بمكافحة الألغام لا يمكن تناولها بمعزل عن بعضها نظراً لوجود تداخل ملموس بينها وبين البرامج الإنسانية والإنمائية التكميلية وبين حفظ ودعم السلام في بعض الحالات وتستلزم الإجراءات المتعلقة بالألغام وجود معايير دولية ذات جودة عالية بالتنسيق على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، كما تشمل أصحاب المصلحة على المستوى الدولي والتجاري والعسكري والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في ظل ظروف متنوعة، فكان من المهم تحديد إطار عمل يشمل إجراءات محددة لإدارة جودة للمعايير والمقاييس في تنفيذ أنشطة العمل المضاد للألغام أو إجراءات مكافحة الألغام التي يتم تنفيذها بشكل متواز وتنسيق العمل الذي يشمل المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية من أجل حماية وأمن وسلامة الإنسان والبيئة (ديفيد، 2007).

تساؤلات البحث

تدور الدراسة حول السؤال الرئيس: هل يوجد تأثير لإدارة جودة المعايير الدولية في مكافحة الألغام؟. ويتفرع من السؤال الرئيس عدة أسئلة:

- 1- هل يوجد تأثير لإدارة جودة المعايير الدولية في عمليات إزالة الألغام؟
- 2- هل يوجد تأثير لإدارة جودة المعايير الدولية في أنشطة مساعدة الناجين (المصابين) وبرامج التوعية بمخاطر الألغام؟

أهمية الدراسة

يعتبر علم إدارة الجودة ووضع المعايير القياسية في تنفيذ إجراءات مكافحة الألغام، أو الأعمال المتعلقة بالألغام من العلوم المهمة والتي تلعب دوراً أساسياً في وضع المبادئ والإجراءات الإرشادية للاستخدام المناسب لهذه المعايير من قبل السلطات الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات المشاركة في عمليات الإعداد والتخطيط والتنفيذ لإجراءات الأعمال المتعلقة بالألغام، على المستوى الإداري أو العمل الميداني، كما تعتبر من العلوم ذات قيمة علمية بالنسبة

للمنظمات الدولية العاملة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام بشكل عام لما لها من نتائج ايجابية، وبالتالي سوف يكون لهذه الدراسة قيمة علمية لعلوم إدارة الجودة ووضع المعايير القياسية في كافة إجراءات عمليات إعداد وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم أنشطة مكافحة الألغام لضمان جودة العمل ومن ثم جودة حياة الإنسان والبيئة، فقد تم اختيار موضوع الدراسة للأسباب الآتية:

- 1- تزايد الخسائر البشرية لعناصر العاملين في عمليات الإزالة والتطهير وبرامج مكافحة الألغام مع استمرار النزاعات المسلحة (تقارير دائرة الأمم المتحدة لخدمة الأعمال المتعلقة بالألغام، 2018)
- 2- الحاجة إلى وضع المعايير المحلية والدولية في تطبيق الإجراءات المتعلقة بالألغام محليًا وإقليميًا ودوليًا (دليل تطبيق المعايير الدولية، ط 2، 2013، IMAS).
- 3- أن من أكثر الناس تأثرًا بالألغام هم البدو الرحل والرعاة والفلاحين على القرى التي تقع على حدود الصحراء والبادية وبالطبع ثرواتهم الحيوانية.
- 4- "Anti-Personnel Mine Ban Convention". Apmineban Convention.Org. 11 October 2017".
- 5- أن وجود الألغام الأرضية يعيق عمليات التنمية والإعمار، ويُعرق وصول الإغاثة الإنسانية (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017)، (دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، 2020).
- 6- ضرورة تضمين ثقافة الجودة والتحسين في برامج الأعمال المتعلقة بالألغام (دليل التخطيط الاستراتيجي في الأعمال المتعلقة بالألغام، 2014).

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- 1- دراسة مدى تطبيق وتنفيذ إجراءات الأعمال المتعلقة بالألغام بشكل آمن.
- 2- التعرف على دور إدارة الجودة في تطبيق إجراءات الأعمال المتعلقة بالألغام.
- 3- وضع إطار مقترح لإدارة الجودة في تطبيق وتنفيذ إجراءات الأعمال المتعلقة بالألغام.
- 4- وضع إطار مقترح لتطبيق المعايير الدولية في إجراءات الأعمال المتعلقة بالألغام.
- 5- التوصل لعدد من التوصيات لمساعدة متخذي القرار في تطبيق إجراءات الأعمال المتعلقة بالألغام وأصحاب المصلحة المستفيدين

فروض البحث

في ضوء مشكلة وأهمية وأهداف البحث، تم صياغة الفروض التالية للبحث:

الفرض العام:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة جودة المعايير على أبعاد أنشطة مكافحة الألغام.

الفروض الفرعية:

- 1- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة جودة المعايير على عمليات إزالة الألغام.
- 2- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة جودة المعايير على أنشطة مساعدة الناجين من الألغام.

متغيرات البحث

- 1- المتغير المستقل: إدارة الجودة
- 2- المتغير التابع: مكافحة الألغام ويمثله البُعدين التاليين (عمليات إزالة الألغام – أنشطة مساعدة الناجين من الألغام).

أسلوب ومنهج البحث

اعتمد الباحثون في خطتهم الاستراتيجية بشكل عام والمعالجات التي سوف يتصدى لها من خلال الآتي:

أولاً - مصادر ثانوية

1- **استخدام المنهج الاستقرائي:** استخدم الباحثون المنهج الاستقرائي عن طريق الأبحاث والدوريات والكتب والدراسات السابقة والمقالات والوثائق والتقارير الدولية والإحصائيات والبيانات والمعلومات العربية والأجنبية في مجال إدارة جودة المعايير الدولية وإجراءات تطبيقها في عمليات مكافحة الألغام وعمليات الكشف عن وإزالة الألغام في العالم بصفة عامة ومركز جنيف الدولي بصفة خاصة كدراسة حاله عن أداء المنظمات الدولية العاملة في مجال إدارة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وذلك من أجل أهداف الدراسة مع توضيح العلاقات والمفاهيم ذات الصلة.

2- **استخدام المنهج الوصفي:** وتم استخدام المنهج الوصفي اتساقاً مع موضوع الدراسة، حيث دراسة الحالة عن مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بسويسرا، بهدف وصف الظواهر والبيانات والمعلومات والإصدارات والوثائق والحقائق والإحداثيات والتقارير، في مجال تطبيق إجراءات المعايير الدولية مع توضيح العلاقات والمفاهيم ذات الصلة التي تتسق ومضمون وأهداف الدراسة.

ثانياً - مصادر أولية

تتمثل في استخدام المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات الأولية بهدف تحليل البيانات المتوافرة حول مشكلة الدراسة من أجل الوقوف على العلاقات بين متغيرات الدراسة

حدود البحث

الحدود الموضوعية

وتتعلق بدور إدارة جودة المعايير الدولية وتأثيرها في الأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام بشكل عام في الإجراءات الإدارية والميدانية في تطبيق إجراءات منظومة مكافحة الألغام بشكل عام وشامل على أنشطة عمليات تحديد وإزالة الألغام ومخلفات الحروب ومساعدة الضحايا وبرامج التوعية بمخاطر الألغام.

الحدود المكانية

وتتعلق بإجراءات تطبيق إدارة الجودة والمعايير الدولية بالدول الملوثة بالألغام بالمناطق الملوثة بالألغام ومخلفات الحروب ومناطق النزاعات والصراعات التي خلفت عنها ألغام وذخائر قابلة للانفجار وعبوات ناسفه وشراك خداعية من خلال المنظمات الدولية أو المشروعات الوطنية التي تنفذها الدولة بالتعاون مع آليات الأمم المتحدة والجهات المانحة.

الحدود الزمنية

رصد حالة الدراسة "مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية" خلال العشر سنوات الماضية من 2010 حتى 2020.

أدوات البحث

استخدم الباحثون عدة طرق في جمع البيانات والمعلومات خلال دراسة حالة حول "مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية" المستهدفة بالآتي:

1- التنسيق والمتابعة والمراقبة لأنشطة فريق إدارة الجودة في عمليات إزالة الألغام مع القوات المسلحة في المناطق الملوثة بالألغام في منطقة العلمين وبالتعاون مع برنامج الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام.

2- متابعة والمراقبة والمشاركة المؤتمرات والاجتماعات عن بُعد عبر الإنترنت والتواصل الاجتماعي لفعاليات مركز جنيف الدولي ودائرة الأمم المتحدة لخدمة الأعمال المتعلقة بالألغام.

- 3- التنسيق مع متخصصين بمركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض حول موضوعات الدراسة
4- القيام بزيارات متعددة للمجتمعات الملوثة بالألغام ومخلفات الحروب في مصر وليبيا خاصة مدينة سرت الليبية والتي تعتبر أكبر مدينة منكوبة بالألغام ومخلفات الحروب المحرمة دولياً خلال هجوم الناتو على مدينة سرت الليبية في 2020.

وصف أداة الدراسة وكيفية تقييمها

استخدم الباحثون الاستبانة كأداة للدراسة في جمع البيانات والمعلومات ووجهت إلى عينة البحث وقد اشتملت على الآتي:

- 1- القسم الأول: وهو عبارة عن معلومات شخصية عن المستجيب وتحتوي على (اسم ونوع الوظيفة والمركز "مركز الأعمال المتعلقة بالألغام" والدولة التابع لها المركز)
2- القسم الثاني: وهو القسم الذي يعبر عن إدارة الجودة ويتكون من (11) عبارة.
3- القسم الثاني: وهو القسم الذي يعبر عن أنشطة مكافحة الألغام ويتكون من (10) عبارات مقسمة على بُعدين، وبصورة أكثر تفصيلاً يوضح الجدول رقم (1) متغيرات البحث وعناصر قياسها ورموز أسئلتها التي تعكسها قائمة الاستبانة.

جدول رقم (1)
متغيرات البحث
وعناصر قياسها ورموز أسئلتها

المتغيرات	الرمز	عدد الأسئلة
(المتغير المستقل) جودة المعايير	X1	11
(المتغير التابع) عمليات ازالة الألغام	Y1	5
أنشطة مكافحة الألغام التاجين من الألغام	Y2	5

تم تصميم الاستبانة وفق مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي، حيث تعرض فقرات الاستبانة على أفراد العينة ومقابل كل فقرة خمس إجابات تحدد مستوى موافقته عليها وتُعطى فيه الإجابات أوزان رقمية تمثل درجة الإجابة على العبارة، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

مجتمع وعينة البحث

إجراءات تطبيق أداة الدراسة

الثبات والصدق لأدوات الدراسة

أولاً- ثبات أدوات الدراسة

الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach):

للتحقق من ثبات الاستبانة استخدم الباحثون معادلة ألفا كرونباخ (Al-Cronbach) (pha)، ويوضح الجدول رقم (3) معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة.

1- الثبات لمقياس إدارة الجودة

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة معامل الثبات لمقياس إدارة الجودة هي (0.881)، وتدل مؤشرات ألفا كرونباخ أعلاه على تمتع عبارات إدارة الجودة بمعامل ثابت عالٍ وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة، ويطمئن الباحثون لتطبيقه على عينة البحث.

2- الثبات لمقياس أنشطة مكافحة الألغام

يوضح الجدول رقم (5) قيم ثبات أبعاد أنشطة مكافحة الألغام والتي تراوحت بين (0.857) لعمليات إزالة الألغام كحد أعلى، و(0.789) لأنشطة مساعدة الناجين من الألغام كحد أدنى، وتدل مؤشرات ألفا كرونباخ أعلاه على تمتع أبعاد

جدول رقم (3)
الدول وعدد الأفراد
ممثلين عن مراكز مكافحة
الألغام بتلك الدول

الدولة	العدد	النسبة
1 مصر	5	12.8
2 سوريا	5	12.8
3 العراق	5	12.8
4 ليبيا	5	12.8
5 فلسطين	5	12.8
6 لبنان	5	12.8
7 الأردن	5	12.8
8 اليمن	3	7.7
9 موريتانيا	1	2.7
الإجمالي	39	100

جدول رقم (4)

البيان	عدد قيمة الأسئلة	قيمة ألفا
الثبات لمقياس إدارة الجودة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ	11	0.881

جدول رقم (5)
ثبات لمقياس أنشطة مكافحة الألغام
باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

عدد قيمة أسئلة ألفا	أبعاد أنشطة مكافحة الألغام
5	عمليات ازالة الألغام
5	أنشطة مساعدة الناجين من الألغام

جدول رقم (6)

معاملات ثبات مقياس إدارة الجودة
باستخدام طريقة التجزئة النصفية

م	البيان	عدد العبارات	الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل
1	إدارة الجودة	11	0.839	0.913

جدول رقم (7)

معاملات ثبات مقياس أنشطة مكافحة الألغام
باستخدام طريقة التجزئة النصفية

م	أبعاد أنشطة مكافحة الألغام	عدد العبارات	الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل
1	عمليات ازالة الألغام	5	0.841	0.903
2	أنشطة مساعدة الناجين من الألغام	5	0.865	0.914

جدول رقم (9)

صدق الاتساق الداخلي لعبارات
أبعاد أنشطة مكافحة الألغام

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0.730	6	0.673
2	0.697	7	0.828
3	0.625	8	0.844
4	0.447	9	0.518
5	0.516	10	0.634

(**) ارتباط معنوي عند مستوى دلالة 0.01

مقياس أنشطة مكافحة الألغام بمعامل ثابت عالٍ وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة، ويطمئن الباحثون لتطبيقه على عينة الدراسة.

الثبات بالتجزئة النصفية:

1- الثبات لمقياس إدارة الجودة

يتضح من الجدول رقم (6) أن معامل ثابت إدارة الجودة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات يطمئن الباحثون إلى تطبيقه على عينة الدراسة.

2- الثبات لمقياس أنشطة مكافحة الألغام

يتضح من الجدول رقم (7) أن معامل ثابت أبعاد أنشطة مكافحة الألغام تتمتع بدرجة جيدة من الثبات يطمئن الباحثون إلى تطبيقه على عينة الدراسة.

ثانياً - صدق أدوات الدراسة:

يتضح من الجدول رقم (8) أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لعبارات إدارة الجودة، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي لعبارات إدارة الجودة.

يتضح من الجدول رقم (9) أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لعبارات أبعاد أنشطة مكافحة الألغام، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي لعبارات إدارة الجودة.

النتائج

وكانت نتائج الدراسة "إطار مقترح لإدارة جودة المعايير الدولية في مكافحة الألغام" وفي ضوء الفرض الأساسي لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة جودة المعايير القياسية على أنشطة مكافحة الألغام.

أساليب التحليل الإحصائي:

تم تفرغ البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية - Sta-tistical Package For Social Sciences وتم التحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS V. 25، وتعد هذه الخطوة - تفرغ البيانات - خطوة تمهيدية لتبويب البيانات، ومن خلاله تم:

- 1- اختبار الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ's Alpha Cronbach لاختبار ثبات الأدوات.
- 2- اختبار صدق الاتساق الداخلي من خلال معامل ارتباط بيرسون بين الأبعاد وإجمالي الاستبيان.
- 3- الانحدار البسيط لدراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع للتحقق من صحة فروض الدراسة.

النتائج الوصفية للبيانات الشخصية لعينة الدراسة:

جدول رقم (10)

توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الدولة

الدولة	مصر	سوريا	العراق	ليبيا	فلسطين	لبنان	الأردن	اليمن	موريتانيا	الإجمالي
العدد	5	5	5	5	5	5	5	3	1	39
النسبة	12,8	12,8	12,8	12,8	12,8	12,8	12,8	7,7	2,7	100

يتضح من الجدول رقم (10)

أن عينة من مصر كانت بعدد (5) مفردة بنسبة (12.8%) وعينة من سوريا كانت بعدد (5) مفردة بنسبة (12.8%) وعينة من العراق كانت بعدد (5) مفردة بنسبة (12.8%) وعينة من موريتانيا كانت بعدد (5) مفردة بنسبة (12.8%)

وعينة من ليبيا كانت بعدد (5) مفردة بنسبة (12.8%) وعينة من فلسطين كانت بعدد (5) مفردة بنسبة (12.8%) وعينة من لبنان كانت بعدد (5) مفردة بنسبة (12.8%) وعينة من الأردن كانت بعدد (5) مفردة بنسبة (12.8%) وعينة من اليمن كانت بعدد (3) مفردة بنسبة (7.7%) وعينة من موريتانيا كانت بعدد (1) مفردة بنسبة (2.7%).

يتضح من الجدول رقم (11) أن عينة الدراسة قوامها (39) مفردة موزعة بعدد (25) مفردة بنسبة (64.1%) لعينة (الذكور) وعدد (14) مفردة بنسبة (35.9%) لعينة (الإناث).

النوع	العدد	النسبة
ذكر	25	64.1
أنثى	14	35.9
الإجمالي	39	100%

وصف العينة

- اقتصرت الدراسة على عينة مكونة من (39) مفردة تمثل متخصصين في مجالات مختلفة لأنشطة مكافحة الألغام يعملون بمراكز مكافحة الألغام بعدد (9) دولة ملوثة بالألغام ومخلفات الحروب ولديها
- اقتصرت الدراسة على العينات المذكورة سلفاً لاقتناع الباحثون أنها ممثلة عن مراكز مكافحة الألغام بالدول الملوثة بالألغام ومخلفات الحروب والأكثر ارتباطاً وتنسيقاً مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية
- تم تطبيق الدراسة خلال الفترة الزمنية من نوفمبر 2020 وحتى الأسبوع الأول من إبريل 2021.

التحقق من صحة الفروض:

الفرض الرئيس: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة جودة المعايير على أبعاد أنشطة مكافحة الألغام. ويتفرع من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة جودة المعايير على عمليات إزالة الألغام. وللتحقق من صحة الفرض الفرعي الأول قام الباحثون باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

يتضح من الجدول رقم (12) وجود تأثير لإدارة جودة المعايير على عمليات إزالة الألغام، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.988) عند مستوى معنوية 0.05، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.976)، أي أن ما قيمته (97.6%) من التغير في عمليات إزالة الألغام ناتج عن إدارة الجودة، كما بلغت قيمة درجة معامل الانحدار β (0.773)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في إدارة الجودة، يؤدي إلى زيادة في عمليات إزالة الألغام بمقدار قدره (0.773)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (1513.88) وهي دالة عن مستوى معنوية 0.05، كما بلغت قيمة T المحسوبة (38.909) وهي دالة عن مستوى معنوية 0.05، ومما سبق يتضح لنا عدم

جدول رقم (12)

يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير إدارة الجودة على عمليات إزالة الألغام

المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R^2	معامل المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية DF	معامل الانحدار المحسوبة β	مستوى الدلالة Sig
عمليات إزالة الألغام	0.988	0.976	1513.88	0.00	37	المقدار الثابت 7.059	0.00
					المجموع 38	إدارة الجودة 0.773	38.909

تحقق الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة جودة المعايير على عمليات إزالة الألغام. وبالتالي نقبل الفرض الذي ينص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة جودة المعايير على عمليات إزالة الألغام.

جدول رقم (13)
نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير إدارة الجودة
على أنشطة مساعدة الناجين من الألغام

المتغير التابع	الارتباط (R)	معامل التحديد R ²	المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية DF	معامل الانحدار المحسوبة β	مستوى الدلالة Sig
أنشطة مساعدة الناجين من الألغام	0.989	0.978	1679.54	0.00	انحدار 1 البواقي 37 المجموع 38	المقدار الثابت 2.369 إدارة الجودة 0.939	0.00

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة جودة المعايير على أنشطة مساعدة الناجين من الألغام. وللتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية قام الباحثون باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

يتضح من الجدول رقم

(13) وجود تأثير لإدارة جودة المعايير على أنشطة مساعدة الناجين من الألغام، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.989) عند مستوى معنوية 0.05، أما معامل التحديد R² فقد بلغ (0.978)، أي أن ما قيمته (97.8%) من التغير في أنشطة مساعدة الناجين من الألغام ناتج عن إدارة الجودة، كما بلغت قيمة درجة معامل الانحدار β (0.939)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في إدارة الجودة، يؤدي إلي زيادة في أنشطة مساعدة الناجين من الألغام بمقدار قدره (0.939)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (1679.54) وهي دالة عن مستوى معنوية 0.05، كما بلغت قيمة T المحسوبة (40.982) وهي دالة عند مستوى معنوية 0.05، ومما سبق يتضح لنا عدم تحقق الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة جودة المعايير على أنشطة مساعدة الناجين من الألغام.

وبالتالي نقبل الفرض الذي ينص على أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة جودة المعايير على أنشطة مساعدة الناجين من الألغام.

أي يوجد تأثير لإدارة جودة المعايير الدولية في مكافحة الألغام في كافة الأنشطة والتي تشمل عمليات ازالة الألغام ومساعدة الناجين وأسر ضحايا الألغام وبرامج تعليم مخاطر الألغام.

التوصيات

- 1- تطوير إدارة الجودة وتعميمها في كافة الأنشطة ذات الصلة بالأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام.
- 2- تحديد المتطلبات والمواصفات الدولية المتعلقة بمكافحة الألغام وهي مصممة لتحسين السلامة وفعالية إدارة الجودة في الإجراءات المتعلقة بمكافحة الألغام.
- 3- وضع منهجية مشتركة ومتناسقة لتسيير العمليات المتعلقة بمكافحة الألغام.
- 4- المساعدة على تحويل المعايير الدولية إلى معايير وطنية وبما يتناسب ويتفق مع الدول الملوثة.
- 5- وضع المعايير الدولية كمبادئ توجيهية لمعايير وطنية ضمن البرامج والمشروعات الوطنية بالدول الملوثة.
- 6- تقديم المساعدات والدعم للقدرات الوطنية لتطوير المعايير الملائمة للأعمال المتعلقة بالألغام وصيانتها وتطبيقها وتطويرها بما يتفق ويلاءم التطورات ومواكبة الأحداث.
- 7- يوصى بأن تتوافق إدارة الجودة المعايير الدولية ذات الصلة بعمليات مكافحة الألغام مع الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات والتعاون الدولي في إجراءات مكافحة الألغام
- 8- تشجيع حكومات الدول الملوثة بالألغام ومخلفات الحروب اقامة هياكل أساسية ادارية ووضع ترتيبات مؤسسية تتحمل مسئوليتها

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية

- المضمض، نزهة. (2013). "التنظيم القانوني للألغام البرية في القانون الدولي"، دار الكتب العربية: بيروت، لبنان
- باترسون. (2014). "الدرب نحو الأعمال المتعلقة بالألغام والتنمية"، مجلة مخلفات الحرب القابلة للانفجار، العدد 92.
- تقرير الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. (2020). "الإجراءات المتعلقة بالألغام"، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.
- حسن، أمال حسن محمد. (2017). إطار قانوني مقترح لمواجهة مشكلة وجود الألغام في الأراضي المصرية: دراسة تطبيقية على منطقة الساحل الشمالي الغربي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية: جامعة عين شمس
- ديفيد، باتريك. (7002) «نحو عالم خال من الألغام» ملخص تنفيذي- تقرير مرصد الألغام الأرضية- جمعية مكافحة الألغام- كندا.
- رشيدة، حسين. (2016). الألغام المضادة للأفراد في نطاق القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر
- عامر، أحمد. (2018). كفاءة الإدارة لمنظومة الأعمال المتعلقة بالألغام للحد من الإضرار البيئية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس
- ماسبيج، اوساما. (2014). التخطيط الاستراتيجي في الأعمال المتعلقة بالألغام بجنيف. مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام.
- ماسلن، ستيوارت. (2007). تقرير حول الإدارة الفاعلة للأعمال المتعلقة بالألغام من أجل الإنسانية، جنيف.
- محمود، أحمد إبراهيم. (2000). مشكلة الألغام: أبعاد المشكلة في العالم وخصوصيات الحالة المصرية، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام، القاهرة.
- مرصد الألغام الأرضية. (2019). الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، تقرير مرصد الألغام الأرضية عام 2019.
- مرصد الألغام الأرضية. (2020). الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، تقرير مرصد الألغام الأرضية عام 2020.
- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (2017). تحديات مكافحة الألغام في الشرق الأوسط. القاهرة
- مركز جنيف الدولي لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. (2014). دليل الأعمال المتعلقة بالألغام، ط 5، جنيف.
- مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. (2000). دليل الأعمال المتعلقة بالألغام، ط 2، جنيف.
- مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. (2007). دليل الأعمال المتعلقة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، أكتوبر، ط 3. جنيف، أكتوبر.
- مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. (2014). دليل التخطيط الاستراتيجي في الأعمال المتعلقة بالألغام، جنيف، يونيو.
- ياسري، إسراء صباح. (2018). التنظيم الدولي للمناطق المحمية: دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

- "Anti-pesonne mine ban convention" (11 October 2017), apmineban convention.org.
- AMACC. (2020). *HSSE manual*. (accessed: 14 April 2020).
- Bottomley, R. (2003). *Crossing the divide: Landmines*. (accessed: 27 April 2020).
- Geneva International Center for Humanitarian Demining (GICHD). *Guide Mine Action*, Chapter Two, p. 31.
- Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD). (2007). *A guide to mineaction and Explosive Remnant of War*. 3rd ed., Geneva, April. (accessed:14Mar2021).
- Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD). (2009). *A Guide to international mineaction standers*, Geneva, Nov. 2009 (accessed: 10 Mar 2021).
- Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD). (2010). *A guide to mineaction*, 4th Ed., Geneva, (accessed: 13Mar 2021).
- Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD). (2011). *A guide to land release, technical methods*, Geneva, April 2011 (accessed: 17 May 2021).
- Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD). (2013). *A guide to transitiong mineactionprogrammes to national ownership*, Geneva, April. (accessed:20 april 2021).
- Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD). (2013). *A handbook for mine action manahment, 10,Steps to National Quality Management, Systems*, GICHD, Dec 2013, P.12
- Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD). (2021). *A guide to liability and insurance in mineaction*, accessed: 23 Mar.
- Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD). (2021). *A guide to mineaction sensitive recruitment and training in mineaction, Guide line, Gender and minaction*, (accessed: 10 Mar 2021).
- Guide To Mine Action, Fifth Edition, Geneva International Mine action Center, Chapter Two,p.46
- <http://commons.lib.jmu.edu/cisr-journal/vol12/iss1/10>
- <http://www.mineactionstandards.org> (accessed: 18 April 2020)
- <http://www.mineactionstandards.org/> (accessed: 25 June 2019)
- [http://www.un.org/News/dh/infocus/sudan/Mine_Action.\(2019](http://www.un.org/News/dh/infocus/sudan/Mine_Action.(2019)
- Landmine-Monitor-2019-Report-Final.pdf
- Social cost of land mines in four countries: Afghanistan, (accessed: 5 May 2020)
- the-monitor.org/en-gb/our-research/factsheets/2018.aspx
- UMAS, *Annual Report, 2019*. (accessed: 15Mar2021)
- UNMAS, *Annual Report, 2017*. (accessed: 18Mar2021)
- UNMAS, *Annual Report, 2018*. (accessed: 13MAY2021)
- UNMAS, *Annual Report, 2020*. (accessed: 12MaY2021)
- UNMAS, *Landminea, explosive remanntsof war and IED safety handbook*. (accessed:4 May 2021).
- www.apminebanconvention.org (accessed: 30 April 2020)
- www.icbl.org (accessed: 25 June 2019)
- www.mineaction.org (accessed: 2 Mar 2020)
- www.mineactionstanderds.org (accessed: 29 Mar 2020)
- www.the-monitor.org, landmine-Monitor-2020-Report
- www.un.org (accessed: 17 April 2020)
- www.unicef.org (accessed: 20 May 2020)

Aproposed Framework for International Mine Action Standard of Quality Management Case Study on Geneva International Center Humanitarian Demining

Dr. Nehal Mohamed Fathy El-shahat

Associate Prof. of Environmental Management
Faculty of Graduate Studies and Environmental Research
Ain Shams UNiversity

Aymen Abdalla Albetagy

Director of Quality Management- Ministry of International Cooperation

Ahmed Amer Khalifa

Director of Public Relations- Ministry of Electricity and Energy

ABSTRACT

The research aims to try to present a concept of quality management and the application of international standards in mine action activities, which include demining operations, assisting the injured and families of victims of mine explosion accidents and remnants of war, and mine risk education in order to reduce casualties and improve the quality of life.

The study is based on a case study on the Geneva International Center for Humanitarian Demining in Switzerland, the center provides operational, scientific and technical assistance, procedures, dissemination of knowledge, improvement of management, quality assurance, information systems management, and care for the mine-related media in accordance with international standards and documents supporting international law with the aim of raising the professionalism of mine-related actions around the world.

The study relied on the appropriate approach to the study, The researchers used a survey list prepared for purpose of collecting data according to the study variables, also used Alpha. Researchers used a sample of 39 individuals from 9 countries.

The study concluded with several results, the most prominent of which is the effect of managing the quality of international standards in mine action, and then proof of the validity of the assumption and the existence of a statistically significant negative impact on managing the quality of standards in mine action activities, as there is an impact of managing the quality of international standards in mine action in all activities, which include Mine clearance operations, assistance to survivors and families of mine victims, and mine risk education programs.

The study recommends the need to improve the performance of national authorities working in the field of mine action, national authorities, mine action centers, and international, regional and local organizations working in the field of mine action. The study also recommends the necessity of developing the management system and quality management, ensuring quality management, updating and developing management systems in accordance with international standards. Taking into account the review of relevant international agreements and treaties, enactment of legislation and laws that regulate all mine-related actions in accordance with international standards, taking into account the periodic review of all that is needed and the new information and data related to clearance operations and operations to assist the injured and victims' families, and improving the performance of mine risk education programs in accordance with international standards.

Key Words: *Quality Management, International Standard Quality, Mine Action.*